I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

شهد إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] زيادة طفيفة بلغت حوالي 9 مليار ليرة (0.1 في المائة) على أساس سنويّ خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021، ليصل إلى 9,893 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 9,885 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020[2]. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الإرتفاع السنوي الملحوظ في المدفوعات المرتبطة بمعاشات التقاعد بقيمة 275 مليار ليرة (9.6 في المائة). في المقابل، تراجعت كافة المكونات الأخرى على أساس سنوي، مع انخفاض كل من الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 157 مليار ليرة (2.6 في المائة)، تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 79 مليار ليرة (18.6 في المائة) والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب بحوالي 30 مليار ليرة (6.4 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– كانون الثاني من الأعوام 2019، 2020 و 2021

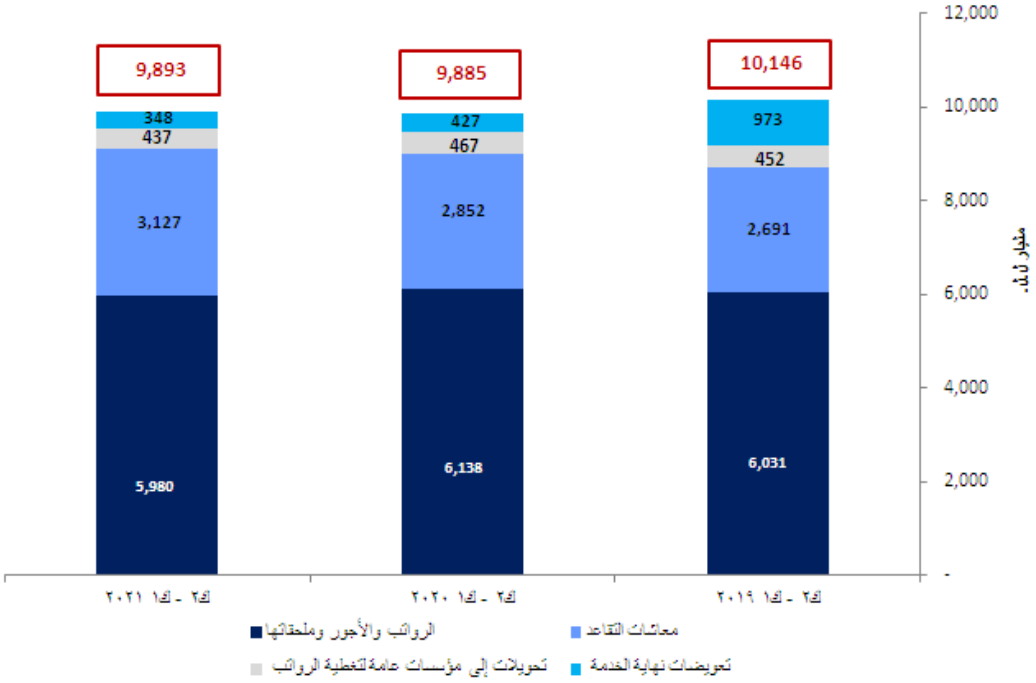

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3] حيث سجّلت نسبة 71.6 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019، وإرتفعت إلى نسبة 72.1 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020، ومن ثم إلى 77.2 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021[4]. مقارنةً مع مجموع النفقات، شكّلت

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الأول 2021.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

[4] جاءت هذه الزيادة نتيجة إرتفاع المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.1 في المائة مقارنة مع تراجع في قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 6.6 في المائة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2021.

المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 39.8 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2019، وارتفعت إلى 50.9 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020، لتصل بعدها إلى نسبة 54.8 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021. يعود السبب الرئيسي وراء الزيادة الملحوظة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات في عامي 2020 و2021 إلى التغيّر الكبير في قاعدة الإنفاق التي كانت قد سجّلت تراجعاً سنوياً كبيراً بنسبة 23.8 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020 و7.0 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – كانون الأول 2021:

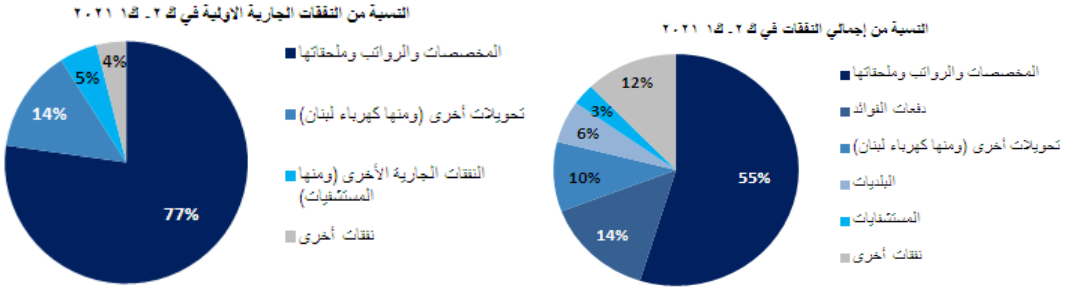

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات، تعديلات محاسبية، وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بشكل طفيف بقيمة 157 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 5,980 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021.

بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى التراجع في مدفوعات "الرواتب والأجور" بقيمة 18 مليار ليرة (0.4 في المائة)، حيث إنخفضت قيمة المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 18 مليار ليرة (1.7 في المائة) و15 مليار ليرة (3.1 في المائة) على التوالي. قوبل هذا الإنخفاض بزيادة في المدفوعات لصالح كل من قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 12 مليار ليرة (1.5 في المائة) و7 مليار ليرة (1.5 في المائة) على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت "التقديمات الإجتماعية" بقيمة 108 مليار ليرة (12.6 في المائة)، نتيجة إنخفاض المدفوعات لصالح الجهاز العسكري بقيمة 206 مليار ليرة (24.2 في المائة)، مقابل إرتفاع في المدفوعات لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 58 مليار ليرة و40 مليار ليرة على التوالي.

من ناحية المكوّنات، شكّلت "الرواتب والأجور" نسبة 76.7 في المائة[5] من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021، تلتها "التقديمات الإجتماعية" (12.5 في المائة)[6] و"المنافع الوظيفية" (3.4 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.5 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت نسبة الرواتب والأجور وملحقاتها من إجمالي الإنفاق الأولي من 37.6 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2020 إلى 39.2 في المائة خلال العام 2021.

[5] بزيادة عن نسبة 75.0 في المائة المسجلة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2020.
[6] مقارنةً مع نسبة 13.9 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020 وكانون الثاني - كانون الأول 2021

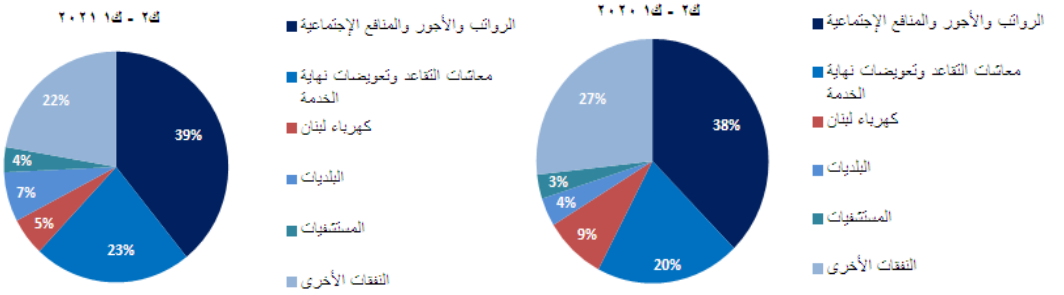

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني – كانون الأول 2020 وكانون الثاني– كانون الأول 2021

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الجهاز العسكري	**3,045**	**3,061**	**102**	**109**	**850**	**644**	**3**	**2**	**3,999**	**3,816**
الجيش	1,991	1,999	66	71	566	361	1	0	2,624	2,431
قوى الأمن الداخلي	777	789	26	26	228	214	2	2	1,033	1,032
قوى الأمن العام	207	205	4	6	39	51	0	0	251	262
قوى أمن الدولة	70	69	6	6	16	17	0	0	91	92
الجهاز التربوي	**1,054**	**1,037**	**42**	**53**	**0**	**58**	**38**	**24**	**1,134**	**1,172**
الجهاز المدني 1/	**504**	**488**	**47**	**42**	**3**	**42**	**46**	**40**	**599**	**612**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**344**	**315**	**344**	**315**
الجمارك 3/									**56**	**60**
غير مصنف									**6**	**6**
إجمالي الإنفاق	**4,603**	**4,585**	**190**	**204**	**852**	**745**	**430**	**381**	**6,138**	**5,980**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II الرواتب والأجور

إنخفضت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، بقيمة 18 مليار ليرة (0.4 في المائة) لتصل إلى 4,585 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة التراجع الحاصل في مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والمدني بقيمة 18 مليار ليرة (1.7 في المائة) و15 مليار ليرة (3.1 في المائة) مقابل إرتفاع في مدفوعات الرواتب لصالح الجهاز العسكري.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 15 مليار ليرة (0.5 في المائة) خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. في التفاصيل، إرتفعت مدفوعات الرواتب لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 12 مليار ليرة (1.5 في المائة)، وذلك مع ارتفاع مدفوعات الرواتب الأساسية بقيمة 13 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مدفوعات الرواتب لصالح الجيش إرتفاعًا سنوياً بقيمة 7 مليار ليرة (0.4 في المائة)، بدفعٍ من زيادة بقيمة 9 مليار ليرة في مدفوعات الرواتب الأساسية خلال الفترة قيد الدرس. أما بالنسبة لمدفوعات الرواتب لصالح كل من قوى الأمن العام وقوى أمن الدولة، فقد تراجعت بقيمة 3 مليار ليرة (1.4 في المائة) و1 مليار ليرة (1.6 في المائة) على التوالي.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

شهدت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي إنخفاضًا بقيمة 18 مليار ليرة (1.7 في المائة) لتصل إلى 1,037 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021. يعود هذا الإنخفاض إلى تراجع ملحوظ في مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 39 مليار ليرة، مقابل زيادة في مدفوعات رواتب الموظفين المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 28 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 15 مليار ليرة (3.1 في المائة) مقارنةً مع العام السابق، لتصل إلى 488 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني 2021. لناحية توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة العدل على الحصة الأكبر من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16.6 في المائة من مجموع الرواتب والاجور المدفوعة للجهاز المدني، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين (مع نسبة 16.4 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 12.5 في المائة من المجموع). *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

في التفاصيل، شهدت مدفوعات رواتب وزارة العدل تراجعاً سنوياً طفيفاً بلغ 0.6 مليار ليرة (0.8 في المائة)، في حين شهدت مدفوعات رواتب وزارة الخارجية والمغتربين تراجعاً سنوياً بلغ 8.8 مليار ليرة (9.9 في المائة)، حيث انخفضت المدفوعات المخصصة لتغطية نفقات البعثات الخارجية بقيمة 4.3 مليار ليرة وتلك المتعلقة برواتب الدبلوماسيين والموظفين الدائمين بقيمة 4.1 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

جدول 2: رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– كانون الأول 2020 وكانون الثاني – كانون الأول 2021

(مليون ليرة)	ك1 – ك2 2020	ك1 – ك2 2021	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في ك1 – ك2 2021
وزارة العدل	81,657	81,044	**16.6%**
وزارة الخارجية والمغتربين	88,945	80,104	**16.4%**
وزارة المالية	61,126	61,029	**12.5%**
رئاسة مجلس الوزراء	47,895	47,062	**9.6%**
مجلس النواب	42,448	40,370	**8.3%**
وزارة الاشغال العامة والنقل	29,109	28,797	**5.9%**
وزارة الزراعة	25,507	25,613	**5.2%**
وزارة الصحة العامة	23,997	23,678	**4.9%**
وزارة الداخلية والبلديات	17,626	17,633	**3.6%**

وزارة الدفاع الوطني	16,620	16,583	**3.4%**
اخرى	68,629	66,179	**13.6%**
المجموع	**503,558**	**488,093**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي مدفوعات التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 108 مليار ليرة (12.6 في المائة) ليسجّل 745 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021. يعود هذا التراجع بشكلٍ أساسي إلى الإنخفاض بقيمة 205 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش لتصل إلى 361 مليار ليرة، إضافة إلى التراجع بقيمة 13 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المخصصة لصالح قوى الأمن الداخلي من مبلغ 228 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020. قوبلت هذه التراجعات بإرتفاع في التقديمات الإجتماعية بقيمة 58 مليار ليرة و40 مليار ليرة المخصصة لصالح كل من الجهاز التربوي والجهاز المدني[7] على التوالي.

في التفاصيل، شهدت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش انخفاضًا كبيرًا بقيمة 205 مليار ليرة (36.3 في المائة)، وذلك نتيجة الإنخفاض السنوي الحاد في نفقات الإستشفاء بقيمة 299 مليار ليرة (81.5 في المائة)، في تقديمات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة (7.9 في المائة) وفي التقديمات المدرسية بقيمة 4 مليار ليرة (3.4 في المائة). في المقابل، بلغ مجموع بدل المساعدة الإجتماعية المخصصة لصالح الجيش 101 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 13 مليار ليرة (5.8 في المائة) جراء إنخفاض كل من نفقات الإستشفاء، تقديمات المرض والأمومة ونفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة بقيمة 44 مليار ليرة (35.9 في المائة)، 7 مليار ليرة (33.0 في المائة) و5 مليار ليرة (30.5 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس. قوبلت هذه الإنخفاضات بإرتفاع جزئي في المدفوعات الناتجة عن بدل المساعدة الإجتماعية التي بلغت 41 مليار ليرة.

أما لجهة التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح قوى الأمن العام، فقد شهدت زيادةً بقيمة 12 مليار ليرة (29.6 في المائة) خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020، بشكل أساسي نتيجة المدفوعات الناتجة عن بدل المساعدة الإجتماعية والتي بلغت 11 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021، بالإضافة إلى الزيادة في كل من نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة والتقديمات المدرسية بقيمة 3 مليار ليرة و1 في المائة على التوالي، مقارنةً مع إنخفاض في نفقات الإستشفاء بقيمة 4 مليار ليرة (30.4 في المائة).

أخيرًا، زادت التقديمات لصالح قوى أمن الدولة بشكل طفيف بقيمة 1 مليار ليرة (7.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، حيث بلغ بدل المساعدة الإجتماعية 4 مليار ليرة مقابل إنخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

إنخفضت المدفوعات التي تغطي إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 29 مليار ليرة لتسجّل 315 مليار ليرة خلال كانون الثاني – كانون الأول 2021 مقارنة مع مبلغ 344 مليار ليرة المدفوع خلال العام 2020.

[7] يعود سبب هذه الزيادات بشكل أساسي إلى دفع مساعدة إجتماعية لجميع موظفين الإدارة العامة على اختلاف مسمياتهم الوظيفية والمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي بموجب المرسوم رقم 8118 تاريخ 25 آب 2021.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731-1757
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE